Distr.
GENERAL

E/CN.4/1985/61
4 March 1985
ARABIC
Original: SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الحادية والأربعون
البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال

مسألة حقوق الانسان لجميع الاشخاص الذين يتعرضون لأى شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

مسألة حالات الاختفاء القسرى أو غير الطوعي

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ موجهة من ممثل بيرو الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى رئيس لجنة حقوق الانسان

أتشرف بأن أرسل رفق هذا نص البيان الذى أصدره في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ الدكتور لويس بيركوفيتش روكا رئيس مجلس وزراء بيرو ووزير خارجيتها لوسائل الاعلام في ليما بصدد التقرير الذى أعدته هيئة العفو الدولية بعنوان " بيرو ، سلاسل وثائقية " ، ونشر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ عن حالات اختفاء مزعومة لأشخاص في بلدى .

بيد انه يتعين على ان أوضح انه قبل اصدار حكومة بيرو للبيان الآنف الذكر وقبل المنشور الذى دفع الى اصداره ، اعترفت هيئة العفو الدولية ، في البيان الذى قدمته للجنة حقوق الانسان في ٢٥شباط/فبراير ١٩٨٥ ، بأن أعضاء منظمة سنديرو لومينوزو Sendero Luminoso (الدرب المضيء) يشكلون جماعة تقوم بأنشطة ارهابية ، غير انها لم تصفهم بأنهم مغاورون .

وأكون ممتنا لكم اذا اتخذتم الترتيبات اللازمة لنشر وتعميم نص البيان المرفق ، بالاضافة الى نص هذه الرسالة ، بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق الدورة الحادية والأربعين للجنة حقوق الانسان.

توقيع
نيكولاس دى بييرولا
ممثل بيرو في لجنة حقوق الانسان

مرفق

نص البيان الصادر عن حكومة بيرو في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥
بشأن تقرير هيئة العفو الدولية

فيما يتعلق بالتقرير الذى أصدرته هيئة العفو الدولية مؤخرا عن وقوع حالات اختفاء مزعومة في بلدنا ، تود الحكومة الادلاء بالتعليقات العامة التالية ، والابلاغ عن نتائج عمليات التحقيق التمهيدية التي تجرى في هذا الصدد :

١ - يستخدم التقرير تعبير " المغاورين " للاشارة الى أعضاء منظمة سنديرو لومينوزو Sendero Luminoso (الدرب المضيء) - وهي صفة تنكرها عليهم منظمات حقوق الانسان الأخرى التي تصفهم بأنهم " ارهابيون " • وقد وصف الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسرى او غير الطوعي والتابع للجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة منظمة سنديرو لومينوزو (الدرب المضيء) بأنها " منظمة دوغمائية ومتعصبة انغمست في الممارسات الارهابية ، بارتكاب سلسلة من أعمال العنف ، فاتكة بجماعات كاملة من الفلاحين " •

٢ - تعلن هيئة العفو الدولية ان أحد أهدافها هو العمل من أجل اطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بسبب معتقداتهم او لون بشرتهم ، أو جنسهم ، أو اصلهم الاثني أو لغتهم او دينهم شريطة ألا يكونوا قد استخدموا العنف أو دعوا الى استخدامه • وهؤلاء هم الذين يسمون " سجناء الضمير"• ومن الواضح ان التعبيرات التي استخدمتها هذه الهيئة لوصف هؤلاء السجناء ، تعبيرات غير دقيقة وغامضة • وبما انه من المعروف على الملأ ان هؤلاء المحتجزين مارسوا الارهاب أو شاركوا في أعمال عنف ، فمن الغريب ان تجرى محاولات لانكار ان منظمة سنديرو لومينوزو " الدرب المضيء" تستخدم العنف أو تدعو الى استخدامه •

٣ - ومن بين الـ ١٠٠٠ شخص الذين زعم اختفاؤهم ، وردت أسماء ٤٢ شخصا منهم فقط في السجل الانتخابي السابق ، بينما لم ترد أسماء ٥٧٩ من بينهم (٥٨ في المائة) ، ولذا فمن الصعب للغاية ان تجرى محاولة العثور عليهم • ولا يمكن استبعاد احتمال ان كثيرا من الأسماء التي أشارت اليها هيئة العفو الدولية مختلفة • فالنسبة العالية جدا من الأشخاص الذين لا يحملون وثائق تثبت هوياتهم لا تتفق مع الحالة العامة في البلد حيث ان أسماء ٩٦ في المائة من السكان مقيدة في السجل الانتخابي • كما ان البطاقة الانتخابية متيسرة والزامية بالنسبة لجميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاما ، سواء كانوا يعرفون القراءة أو الكتابة أو كانوا أميين •

٤ - وتتضمن القائمة التي اعدتها هيئة العفو الدولية تسعة أسماء تكرر ذكرها كما لو كانت تمثل حالات مختلفة •

٥ - ان عديدا من الأشخاص الذين أشير اليهم في التقرير لديهم أكثر من بطاقة انتخابية الأمر الذى قد يعد دليلا على توافر النية الاجرامية •

٦ - وخلال فحص السجل الانتخابي الجديد ، تبين ان ٢٣ شخصا قالت هيئة العفو الدولية انهم اختفوا قد سجلوا أسماءهم ثانية بعد تاريخ اختفائهم المزعوم • وهذا يشكل برهانا لا يدحض على وجودهؤلاء الأشخاص الذين ظهروا بعد اختفائهم المزعوم الذى أبلغت عنه هيئة العفو

الدولية ، لأنه يتعين على الفرد المعني كي يحصل على بطاقة انتخابية ، أن يمثل شخصيا في مقـــــر السجل الانتخابي وان يوقع استمارة العضوية الجديدة ويضع بصمة اصبعه عليها • وهذا الفحص الذى لايزال في مرحلته الأولية ، لم ينته بعد لأن الفهرس الابجدى للسجل الانتخابي الجديد لم يكتمل بعد•

٧ - وقد وجدت ادارة مدعي هوامانغا ، سبعة من الأشخاص المشار اليهم في قائمـــة هيئة الفعو الدولية وذلك في سياق التحقيقات التي تقوم بها •

٨ - ان الحكومة في ممارستها لسلطتها القانونية ، مضطرة لاتخاذ تدابير لوقف الأنشطة الارهابية • وفي بعض الحالات ، يحتمل حدوث تجاوزات من جانب الموظفين المسوءولين عن تنفيـــذ القانون • وبناء عليه ردت حكومة بيرو التي تعارض القمع التعسفي على هذا وفقا للسياسة التـــي لا تحيد عنها في حماية وضمان احترام ومراعاة حقوق الانسان ، باصدار أوامرها باجراء التحقيقات التي لاتزال تجرى ووضع المتهمين بين أيدى السلطة القضائية •

وسيمكن هذا التقييم التمهيدى الرأى العام من الاطلاع على الحقائق التي يحتاج اليهـــا لاجراء تقييمه الخاص لتقرير هيئة العفو الدولية •

ليما ، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥

- - - - -